

الأرصدة البترولية

ويصرخون لقلة أجورهم ، ومستوى معيشتهم منخفض ، وطوائف الموظفين يشكون من وطأة الغلاء ، ورواتبهم لاتلاحق ارتفاع الأسعار ، وماجناه الكويتيون من الخدمات المختلفة كالتعليم والصحة والعناية بالمدينة لم يحار النسبة الكبيرة في دخل الحكومة ، ومع شكرنا بما قامت به تلك المصالح من خدمات ، إلا أننا لانزال نطالب بالمزيد .

وكذلك نجد أن رجال الحكومة لم يتأثروا بذلك الدخل الكبير ، ومستواهم المادي لم يتأثر ، لأنهم كانوا من قبل في مستوى مادي محترم ، ولم يسبق أن كانوا كما تخيلهم محررو الصحف الأجنبية يعيشون على اللبن والبلح كبدا الصحراء ، ودعونا الآن نتتبع مصير الأرصدة الذي نحصل عليه من رسوم الإنتاج ، فلقد وضع لنا أن الكويت لاتنفق كل الدخل الذي تحصل عليه ، وهناك فائض لم يستغل ، فأين ينتهي ذلك الرصيد الباقي ؟ .. إنني ألح من بعيد راقداً في خزينة (بنك إنجلترا) ولا يجب في ذلك ، فنحن ضمن منطقة الاسترايبي ، ونستطيع أن نسجبه في أي وقت نشاء ، ولكنني أخاف أن تزايد تلك الأرصدة وتتراكم فنطلق عليها (الأرصدة البترولية) .

من المؤلم حقاً أن تثير الصحف العربية والأجنبية قصصاً مثيرة عن الدخل الكبير الذي تحصل عليه الكويت ، وصعوبة إنفاقه ، كأن الكويت قد بلغت منتهى الترف ، وأقصى درجة التشبع فأصبح من العسير إنفاق هذا المبلغ الضخم . ونجد بعض الصحفيين ينشر القصص الخرافية عن تأثير هذا الدخل على أمرائنا وحيرتهم في تصرفه ، ولقد طلبت من أستاذي الدكتور عبد المنعم البنا ، وهو أستاذ الاقتصاد ، أن يوضح لي أحسن الطرق في إنفاق الدخل الذي نحصل عليه من البترول ، وبعد أن استعرضت له عدد السكان ، ومساحة الكويت والدخل الأهلي بها ، ذكر لي أن من المستطاع أن تصبح الكويت أحسن بلد في العالم من حيث التنظيم ومستوى المعيشة .

فيمكن مسح الكويت وإعادة إنشائها كأحسن مدينة

(البقية على ص ٢٤)

لقد اطلعت على الآراء القيمة التي اقترحها الإخوان في ندوتهم ، وإننا نشكرهم ونضم أصواتنا إليهم مطالبين بتنفيذ ما طالبوا به ، فالكويت في أمس الحاجة إلى تلك المؤسسات ، ومختلف أنواع الإصلاحات . وعسى أن يعنى رجال حكومتنا وعلى رأسهم سمو أميرنا المعظم عبد الله السالم بتنفيذ تلك المشروعات .

وقبل أن نبين أحسن الوسائل لإنفاق الرصيد الذي نحصل عليه من رسوم الإنتاج ، يجب أن نحل هذه الأرصدة البترولية لنوضح مدى استفادة كل من العناصر المشتركة في إنتاجه ، وقبل أن نستطرد في ذلك نتوقف عند الاتفاقية التي عقدت أخيراً ، وما تحمل بين طياتها من نص بمحجف بحق الكويت ، لأنها تنص على أن تدفع المبالغ المستحقة للكويت (بالجنه الاسترليني) لا (بالدولار) .

ونتيجة لذلك تخسر الكويت أولاً نسبة كبيرة من رسم الإنتاج المستحق ، لأن المبلغ سيدفع بلاشك على أساس السعر الرسمي للجنه الاسترليني بالنسبة للدولار ، ومن جهة أخرى سنواجه صعوبات عديدة لدفع قيمة مشترياتنا من منطقة الدولار ، لقلة ماملكه من الدولارات . وعلى ذلك سنرتبط بعلاقانا التجارية مع إنجلترا إلى الأبد . ومن الواضح أننا نقتصر إلى كثير من السلع التي نستطيع الحصول عليها بالدولار ، وتعجز إنجلترا أن تمدنا بها ، وكنت أرجو لو أوصرت الحكومة الكويتية باستيفاء المبلغ المستحق لها بالدولار ، أو نسبة مئوية على الأقل بتلك العملة .

وعلىنا أن نبين تأثير الدخل « البترولي » على الكويت ، ولنجاول أن نتعرف على مدى استفادة الكويتيين من ذلك الدخل الكبير ، وهل استفادوا من ذلك الفائدة المرجوة ؟ إننا لو حاولنا أن نستقصى ذلك لما استطعنا . فمع الأسف إننا لناعلمك من وجهة مالية إحصائيات نسترشدها لمعرفة مصير رسوم الإنتاج في السنين الماضية ، وكيفية توزيعه على المصالح المختلفة ، ولكن لنحاول أن نوضح ذلك مسترشدين بما نشاهده ونحسه . فإني أعتقد أن الكويت لم تدل نصيبها العادل من تلك الفائدة ، فهؤلاء عمال الشركة يثنون